

قرار رقم (١٦٠) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ١٦/٣/٢٠١١

بتسجيل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين
الخاص للعاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالدقهلية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .
وعلى مشروع لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالدقهلية .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/٣/٢٠١١ ، بإقتراح اعتماد تسجيل الصندوق المذكور .
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتأسيس وترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١١/٣/١٤ .

(ق ر ر)

مادة (١) : يسجل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالدقهلية - ومقره الرئيسى : المنصورة - الطريق السريع - أمام مساكن العبور - الطريق الدائرى - بسجل صناديق التأمين الخاصة بالهيئة برقم () ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة .



مادة (٢) : الغرض من إنشاء الصندوق : منح مزايا تأمينية للأعضاء وفقاً لأحكام نظامه الأساسي .

مادة (٣) : أجر الاشتراك :

يعرف أجر الاشتراك الذي تحصل على أساسه الاشتراكات وتصرف بموجبه المزايا التأمينية بأنه الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجور المرفقة بلاحقة التوظيف بالجهة في ٢٠١٠/٦/٣٠ مضافاً إليه العلاوات التشجيعية والدورية والترقية بما لا يجاوز ٣% سنوياً ، ولا يعتد بأى إضافات أخرى على بنود أجر الاشتراك سواء تم إقرارها بقانون أو بتشريع إلا بعد إعادة فحص المركز المالي للصندوق إكتوارياً للتأكد من سلامة إجراء هذه الاضافة واعتمادها من الهيئة .

مادة (٤) : الاشتراكات ورسم الانضمام كما يلي :-

١- اشتراك شهري بواقع ١٠% من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) من النظام الأساسي للصندوق .

٢- اشتراك سنوي بواقع أجر شهر من أجر الاشتراك ويخصم من مكافأة تقييم الأداء سنوياً تسدد من الاعضاء .

٣- رسم إنضمام للصندوق للأعضاء الجدد بعد تأسيس الصندوق وقدرة مائة جنيه تدفع مرة واحدة عند الاشتراك .

٤- موارد سنوية بواقع ٢,٥ مليون جنيه تسدد من الشركة .

ويشترط لإستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً واعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كلاهما معاً إعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية .

٥- دفعة تأسيسية مقدارها ٢,٥ مليون جنيه تم سدادها من الشركة في

٢٠١١/١/١ .

مادة (٥) : (المزايا) :

تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :-

أولاً - في حالة انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن التقاعد القانونية (٦٠ سنة) :



٤٦٠٧٦

يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو ميزة تأمينية تحسب بواقع أجر شهرين ونصف الشهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) من النظام الأساسي للصندوق وذلك عن كل سنة اشتراك بالصندوق حتى تاريخ إنتهاء الخدمة .

٢- في حالة الوفاة أو العجز الكلي المستديم المنهى للخدمة :
يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) مبلغ تأميني يحسب كما في البند السابق والحد الأدنى للميزة يبلغ أجر أربعون شهراً من ذات أجر الاشتراك .
٣- في حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي المستديم :
يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو ٥٠% من المبلغ التأميني المستحق في حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الكلي المستديم والحد الأدنى هو مجموع الاشتراكات المسددة من العضو .

ثانياً - في حالة انتهاء الخدمة بسبب الإستقالة أو الفصل من الخدمة أو النقل بناء على رغبة العضو أو الإحالة إلى المعاش المبكر :

أ - في حالة أن تقل مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق عن خمس سنوات :
يصرف للعضو إجمالي الاشتراكات المسددة من العضو .

ب- في حالة مضي مدة اشتراك فعلي للعضو بالصندوق خمس سنوات فأكثر:
يصرف للعضو مبلغ تأميني يحسب بواقع المعدلات المبينة في البند (١) من المادة رقم (٨) ثم يصرف هذا المبلغ بنسبة تحدد وفقاً للسن في تاريخ انتهاء الخدمة ، وطبقاً للجدول الوارد بالمادة (٩) من لائحة النظام الأساسي للصندوق وبحد أدنى إجمالي الاشتراكات المسددة من العضو .

ثالثاً - في حالة الاستقالة أو الفصل من عضوية الصندوق دون إنتهاء الخدمة :

يصرف للعضو مجمد إشتراكاته التي دفعها للصندوق مخصوماً منها أي مزايا قد تكون صرفت له .

رابعاً - في حالة إنتهاء الخدمة بسبب النقل بقرار سيادي :

يخير العضو بناء على طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء الخدمة بين الإستمرار في عضوية الصندوق وسداد كامل الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام المادة (٥) من لائحة النظام الأساسي وذلك على أساس أجر اشتراك قرينه قبل



٤٦٠٧٦

إنهاء خدمته أو أجر إشترك الأحدث منه فى الدرجة بنفس الصندوق وصرف
الميزة التأمينية طبقاً لأحكام النظام الأساسى أو تطبيق أحكام المادة (٩) من ذات
النظام .

خامساً- فى حالات الخروج الجماعى أيا كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو
الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى :
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد
الحصول على موافقة الهيئة .

سادساً- فى حالة الإعارات أو الأجازات بدون مرتب :
يقوم العضو بسداد الإشتراكات المحددة طبقاً لأحكام النظام الأساسى مقدماً
سنوياً وفى حالة التأخير يتم تطبيق أحكام المادة (٧) من ذات النظام وفى حالة
إنهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز المنهى للخدمة أثناء فترة الإعارة أو
الإجازة بدون مرتب تُصرف المزايا التأمينية طبقاً لأحكام هذا النظام مع خصم
الإشتراكات المستحقة عن هذه الفترة مضافاً إليها عائد استثمار يعادل معدل
الفائدة الواردة بالدراسة الاكتوارية .

مادة (٦) : تاريخ احتساب المزايا وتحصيل الاشتراكات اعتباراً من ٢٠١١/١/١ .

مادة (٧) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

مذكرة

رقم الملف : بدون

التاريخ : ٢٠١١/٣/١٤

إلى : السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة

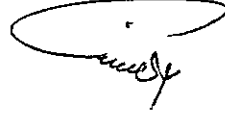
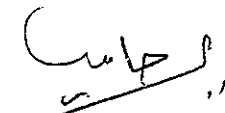
من : الادارة المركزية لتأسيس وترخيص صناديق التأمين الخاصة .

الموضوع : تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالدقهلية .

تحدد المادة (١) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الأغراض التي تنشأ من أجلها صناديق التأمين الخاصة كما تنص المادة (١) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها لهذا القانون على الشروط الواجب توافرها بالنظم الأساسية لصناديق التأمين الخاصة .

كما تنص المادة (٣) من القانون المذكور بوجوب تسجيل صناديق التأمين الخاصة بمجرد إنشائها وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون وتتضمن المادة (٤) منه بيان الأوراق والمستندات التي يجب أن تشفع بطلب التسجيل وهي :-

- ١- لائحة النظام الأساسي للصندوق .
 - ٢- بيان بالشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليها .
 - ٣- بيان بأسماء القائمين علي إدارة الصندوق وعناوينهم وصفة كل منهم .
 - ٤- رأي جهة الإدارة أو التنظيم النقابي في حالة الصناديق التي تنشأ في جهات إدارية أو نقابات .
 - ٥- البيانات والمستندات التي يرى رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية ضرورة تقديمها للتحقق من أن إيرادات الصندوق تكفي لتغطية التزاماته .
- وقد تقدم السيد الأستاذ/ محسن كامل المرسي - مفوضاً من رئيس مجلس إدارة الصندوق بطلب لتسجيله بالهيئة وأرفق بالطلب تقريراً إكتوارياً يتضمن الاشتراكات والمزايا التي يلتزم الصندوق بسدادها لأعضائه وكذلك مشروع لائحة نظامه الأساسي والتي تم

تعديلها بما يتفق وأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
والتقرير الاكثواري المقدم .

هذا وتمثل موارد الصندوق المالية علي النحو الوارد بالنظام الأساسي للصندوق
والذي تم اعتماده من لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة
٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ والتي أوصت بالموافقة على تسجيل
الصندوق بسجلات الهيئة بعد استيفاء بعض الملاحظات والتي تم استيفائها مع الصندوق .

المطلوب :-

رجاء التفضل في حالة الموافقة اعتماد القرار المرفق .

المدير العام
علي مبروك

علي مبروك

السيد الاستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة :

رؤج مشروع لائحة النظام الأساسي المرفقة ، ولا مانع من الموافقة عليها واعتمادها .

المستشار القانوني

الاجير

١٥
٣
٢٠١١